حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١١٥) ٢٠١٣/١١/٢٤ م | www.al-badeel.org | Issue (115) 24/11/2013

أولويـة استعـادة القـرار السـوري

حسام ميرو

تدفع جهات إقليمية ودلية بقوة نحو عقد جنيف 2، وتعتقد بعض الدول الفاعلة في المسألة السورية أن الوصول إلى اتفاق سياسي ما، ومهما كانت صيغته، كفيلة بأن ترمي عنها عبء المسألة السورية، خاصة أن هناك مسائل أكثر أهمية بالنسبة لها، فالولايات المتحدة تهتم بالملف الإيراني بالدرجة الأولى، ولا تشكّل لها سوريا أية مكاسب أو مصالح ذات قيمة عالية.

لكن الدفع نحو جنيف 2 قد يعني أنه سيعقد بمن يحضر، أي بمن يقبل بحل سياسي حتى لو لم يمتلك هذا الحل أي قدرة على الديمومة، وخلق خارطة طريق نحو استقرار سوريا.

الوضع السوري بات اليوم معقداً بدرجة كبيرة، ولم يعد الصراع بين النظام والمعارضة هو الصراع الوحيد في الساحة السورية، فثمة أكثر من صراع، وأكثر من حرب تدور وتدار على الأرض السورية، فثمة حرب بين الجيش الحر والقوى الراديكالية، وخاصة الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وهناك حرب بين النظام و"داعش"، بالإضافة إلى حروب صغيرة بين كتائب في مناطق عدة، وهي حروب على مصالح صغيرة، لكنها في النهاية باتت جزءاً لا يتجزأ من المشهد السوري المعقد.

في هذا الوقت الذي يحتاج فيه السوريون إلى نوع من التوافق بين القوى السياسية المعارضة، فإن الواقع الفعلي يشهد المزيد من الانقسام، حتى أن جزءاً من الصراع بات صراعاً على الذهاب إلى جنيف 2، وكأن الذهاب بحد ذاته هو مكسب استراتيجي، خاصة أن البعض، وبخفة سياسية، يعتقد أن الركوب في قطار جنيف 2 يعني الحصول على مقعد في حكم سوريا المستقبل، من دون التفكير بالطبع بشكل هذا المستقبل، أو بما سيترتب على أي فصيل سياسي في المرحلة الانتقالية من أعباء ومهام جسام، وسيكون التصدي لها صعباً في جوانب عدة، خاصة حفظ الأمن، وتحقيق الاستقرار، فمن يتوقع أن حلاً سياسياً في جنيف 2 كفيل بتهدئة الصراع المسلح فهو بالطبع لم يقرأ أي صفحة من صفحات الحروب الأهلية في التاريخ المعاصر.

ما زالت الأيديولوجيا تتحكم بذهنية الكثير من القوى السياسية المعارضة، كما ترسم لها تحالفاتها، كما يتحكم الارتهان لمصالح قوى إقليمية ودولية بمواقف البعض منها، وقلة هم الذين أعطوا قليلاً من اهتمامهم لقراءة الواقع السوري، وما يحيق به من مخاطر، خاصة على المستوى الوطني العام، فسوريا اليوم تعاني من تمزق عميق في بنيتها الوطنية، وهو ما سيبقى عائقاً كبيراً لأي مصالحة وطنية حقيقية على مدار سنوات مقبلة قد تطول أو تقصر، وذلك بحسب شكل الحل الذي سيرتب الخروج من الأزمة، وستبنى عليه الكثير من المعطيات.

في الأفق المنظور لا تبدو القوى المعارضة ساعية إلى فتح الأبواب نحو بعضها البعض، والخروج من مأزق التشرذم الذي عرفته خلال العامين الماضيين، والذي انعكس سلباً على صورة الثورة السورية، وعلى دور هذه القوى نفسها، حيث ابتلعتها خلافاتها، بينما كان الوضع السوري يزداد تعقيداً، والكارثة تزداد هولاً، ويزداد دور الخارج في تحديد مصير السوريين، حتى بات السوريون غير قادرين على الاجتماع إلى بعضهم بعضاً إلا من خلال وساطة الخارج.

أما وأن الدفع نحو جنيف 2 قائماً وبقوة فهذا يرتب على القوى السياسية مسؤوليات كبيرة، ولم يعد مقنعاً أن تبقى هذه القوى في حالة انغلاق ورفض للحوار مع بعضها البعض، والمطلوب هو إيجاد جسر بين هذه القوى، فالمسألة السورية هي بالدرجة الأولى اليوم مسألة وطنية بامتياز، وليست مسألة أيديولوجية، وتالياً فإن استعادة القرار السوري باتت مسألة ملحة، وهو ما يتطلب نوعاً من المصالحة السياسية والوطنية بين القوى السياسية السورية، فهذه المصالحة ستعيد نوعاً من الأمل للسوريين بالنخب السياسية.

إن البدء بإذابة الجليد بين القوى السياسية، والحوار فيما بينها، والوصول إلى توافقات حول الحل السياسي بما يضمن أكبر قدر ممكن من القرار والمصلحة السورية هو مهمة راهنة، ويجب أن تكون على رأس الأولويات، وإذا كان هذا الأمر في إطار الرغبة فمن الضروري تحويله من ممكن إلى واقع، وهو ما يتطلب إرادة ووعي وحس وطني وعالٍ بالمسؤولية.

عين الحقيقة تصاب بالرمد في محافظة حلب

"داعش" استبداد جديد يكم الأفواه ويغتال الإعلاميين والناشطين

■ حلب- محمد إقبال بلّو:

أكثر من نصف مساحة محافظة حلب تدخل ضمن تسمية (المناطق المحررة) التي تضج بمختلف الأحداث يومياً على الصعد العسكرية والمدنية والقضائية، بالإضافة إلى الأحداث التي تجري في نقاط التماس مع النظام (الجبهات)، ولا بد من تغطية كل هذه الأحداث إعلامياً، وذلك لضرورة دور الإعلام وأهميته في رسم صورة الواقع الفعلي لهذه المناطق، وقد كان عشرات الإعلاميين في حلب وريفها عين الحقيقة منذ الأيام الأولى للانتفاضة السورية، وحتى الفترة الأخيرة، والتي تحدد بالشهور الأربعة الماضية، حيث أصيبت عين الحقيقة بالرمد في محافظة حلب.

بدأت تشن حملة شرسة ضد إعلاميي حلب ونشطائها الطبيين والإغاثيين من قبل جهات مختلفة منذ عدة شهور، وكانت البداية هي الاعتقالات ، فقد أقدمت عدة كتائب على اعتقال إعلاميين حلبيين بسبب نشرهم لأخبار (فضائحية) عن هذه الكتائب أو قادتها بالتحديد، ثم تطور الموضوع إلى عمليات خطف للنشطاء والإعلاميين، وبدأنا مؤخراً نلاحظ أن الأمور تطورت إلى بعض حالات الاغتيال والتصفيات الجسدية.

ما تبقى من إعلاميي حلب انقسموا إلى قسمين، ولا حل وسط بينهما، قسم قلّص عمله الإعلامي إلى نشر الأخبار اليومية بشكلها الروتيني المعتاد، وتوقف عن الغوص في التفاصيل والبحث عن الحقائق، وذلك خوفاً على حياته وعلى حياة ذويه من بطش تلك القوى التي تشابه النظام الأسدي في الاستبداد وكم الأفواه وقتل الكلمة الحرة، أما القسم الآخر وهو ما أطلق عليهم النشطاء أو الإعلاميين الانتحاريين، وهؤلاء هم الذين رفضوا أن يتم تقييد أقلامهم وكاميراتهم بتهديدات لا تصدر إلا عن محتل جديد ، واستمروا وزاد عطاؤهم الإعلامي من أجل التغطية على النقص في الكوادر الذي أصاب الساحة الحلبية، ورغم كل المخاطر التي قد يتعرضون لها إلا أنهم أبوا الخنوع والذل، بل استمروا وبحذر شديد حتى أن الكثيرين منهم باتوا يحملون السلاح مؤخراً .

هؤلاء الإعلاميون يقومون اليوم بحملة ضد من يحاولون إسكات صوت الحق وإعماء عين الحقيقة، ويقومون بفضح تلك الجرائم ونشر ما تم توثيقه من انتهاكات بحق إعلاميين وناشطين ومسعفين وغير ذلك، حيث قام ناشطون بنشر قائمة طويلة بأسماء كل المغيبين قسرياً من ناشطي حلب، وقد سُجل إلى جانب كل اسم ظروف اختفائه وأسبابها، والمنطقة التي اختطف منها أو قتل فيها، بالإضافة إلى الجهة التي ارتكبت هذه الجريمة في حال كانت معروفة بالنسبة لهم، فجاءت القائمة طويلة جداً ومرعبة بالنسبة للعدد الكلي لإعلاميي حلب، ونذكر هنا تلك الأسماء لأهمية توثيق ذلك:

–الناشط وائل ابراهيم أبو مريم: اختطف من مظاهرة في حي السكري بتاريخ 08– 11– 2013 ، وهو من أشهر نشطاء حي بستان القصر.

–الإعلامي حازم العزيزي (عمر حاجولة) مدير مكتب إعزاز الإعلامي: قُتل برصاص قناص دولة العراق والشام أثناء نزوله أعزلاً وسط اشتباك بين دولة العراق والشام ولواء عاصفة الشمال في مدينة إعزاز بتاريخ 19\9\2013

–الطبيب محمد أبيض: جراح عظمية ترك العمل في مشفى الرازي الحكومي إبان نزول الثوار إلى حلب وتطوع في المستشفيات الميدانية ، واختطف اثناء خروجه من مستشفى أطباء بلا حدود في مدينة إعزاز، ووجدت جثته بعد يومين بالقرب من بلدة دير جمال.

–الناشطان سمر الصالح ومحمد العمر: اختطفا في الأتارب بعد ضربهما وإهانتهما أثناء إعدادهما تقرير عن عمل المجالس المحلية في المدينة بتاريخ 12–8–2013 وتمت زيارتهما في سجن دولة العراق والشام في بلدة الدانا.

–مراسل تلفزيون أورينت نيوز عبيدة بطل وفريق أورينت الموجود معه: اختطفته مجموعة مسلحة من الملثمين في بلدة مسقان بالقرب من مدينة تل رفعت ، بعد أن قامت بتكسير محتويات المكتب وسلب الكاميرات وأجهزة الكمبيوتر والإنترنت الفضائي بتاريخ 25\7\2013.

– مراسلا قناة سكاي نيوز إسحاق مختار وسمير كساب ومعهما شاب في طاقم العمل يدعى عدنان عجاج: تم اختطافهم بعد خروجهم من بلدة عندان صباح عيد الأضحى المبارك، وكانت وجهتهم حلب المدينة لتصوير أجواء العيد هناك.

–مراسل أورينت نيوز سابقاً ومراسل العربية محمد سعيد: من بلدة مسقان في ريف حلب الشمالي تم قتله في بلدة حريتان من قبل ملثمين بمسدس كاتم للصوت أثناء تواجده بالقرب من محل حلاقة في أحد شوارع حريتان، وهو من أوائل الناشطين والإعلاميين في حلب.

ما تبقى من إعلاميي حلب انقسموا إلى قسمين ولا حل وسط بينهما

–مراسل قناة أورينت نيوز مؤيد السلوم: اختطف على حاجز لدولة العراق والشام على طريق الكاستيلو بتاريخ 1\11\2013.

– الإعلامي عبد الوهاب الملا "ابو صطيف" من أبناء مدينة الباب: شارك في الحراك السلمي منذ بدايته، وتم اعتقاله، ثم بضغط من والده سافر إلى السعودية بعد خروجه من المعتقل، ثم عاد إلى حلب، قدّم برنامج ثورة 3نجوم على قناة حلب اليوم ، اختطف من منزله في حي مساكن هنانو بتاريخ 7–11–2013.

–الناشط والصحفي أحمد بريمو: اختطف من حي الزبدية 17–11–2013 ، حيث قامت مجموعة مسلحة باختطافه بعد أن اشتبكت هذه المجموعة مع مجموعة مسلحة من مقاتلي كتائب "فاستقم كما أمرت" إلا أنه ورغم ذلك نجحوا بالفرار وتمت عملية الخطف.

وحسب الناشط رامي سويد فإن القاسم المشترك بين جميع هؤلاء هو انتقاداتهم لسياسة (داعش) المتمثلة بمحاولة السيطرة على المناطق المحررة بالقوة، والقضاء على أي تشكيل أو أي فرد يحاول منع ذلك.

والجدير بالذكر أن حلب فقدت منذ أيام أحد أهم إعلامي المدينة الذين عملوا بصمت منذ انطلاق الثورة السورية ، وهو الإعلامي محمد العنداني (محمد أحمد تيسير بلو) الذي قرر التواجد في ساحات المعارك لنقل الحقيقة إلى العالم ، وكان العنداني قد ابتعد عن المكاتب والشاشات ما عدا ظهوره عدة مرات فقط على بعض القنوات في حالات ضرورية. استشهد العنداني بطلقة قناص عندما أصر التصوير في منطقة قريبة جداً من فرع المخابرات الجوية الذي يحاصره الجيش الحر منذ أكثر من عام، والذي جعل بعض المراقبين يتساءلون إلى متى سيظل هذا الفرع الشرس يستهلك شبابنا وطاقاتنا ؟ ومتى سيتم اتخاذ القرار الحقيقي الجدي بتحريره؟.

تساعدهم في الحصول على احتياجاتهم الإغاثية وتمنع الغش

التكنولوجيا الرقمية في خدمة قضايا اللاجئين السوريين

■ شبكة الأنباء الإنسانية:

أدى الصراع في سوريا إلى نزوح 6.5 مليون شخص داخل بلادهم، وفرار أكثر من 2.2 مليون لاجئ، يعيش معظمهم في البلدان المجاورة، وهي الأردن ولبنان والعراق وتركيا، حيث تواجه الوكالات الإنسانية والحكومات المضيفة مطالب هائلة. ولكن تطبيق التقنيات الذكية يساعد في تخفيف هذا العبء. وفيما يلي نعرض بعض الابتكارات التي تساعد عمال الإغاثة على تخطيط وتقديم استجابة أفضل وتحفظ الكرامة بشكل أكبر.

رسم الخرائط بالأقمار الصناعية

تستخدم الأمم المتحدة صور الأقمار الصناعية وبيانات نظام المعلومات الجغرافية (GIS) لرسم خرائط تفصيلية للمناطق التي ينصب عليها الاهتمام. وقد لعبت الخرائط – مثل تلك المستخدمة لمساعدة الوكالات على الاستجابة للكوارث الطبيعية كالأعاصير والفيضانات – دوراً أساسياً في تمكين وكالات المعونة من معرفة جيوب الصراع وحركات السكان داخل سوريا. وتبين صور الأقمار الصناعية النازحين الذين استقروا بالقرب من الحدود التركية. ومن الجدير بالذكر أن هذه الخرائط تأتي من البرنامج التشغيلي لتطبيقات الأقمار الصناعية التابع لمعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث "يونوسات" الكائن في جنيف، والذي يدار بدعم من المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية. وعند حدوث حالات طوارئ، يقوم الموظفون الميدانيون بتنبيه "يونوسات" الذي يجمع صور الأقمار الصناعية للمناطق المتضررة من الحكومات ومقدمي الخدمات التجارية. ثم يتم جمع وتحليل تلك الصور، وإنتاج خرائط وبيانات نظم المعلومات الجغرافية التي يتم بعد ذلك إرسالها إلى صناع القرار في الميدان. وكانت صور الأقمار الصناعية مفيدة للغاية في تخطيط لمخيمات اللاجئين. ففي مخيم الزعتري الأردني المترامي الأطراف، حيث يعيش 120.000 شخص، كانت لهذه الخرائط أهمية كبيرة في مساعدة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إدارة تطور المخيم وسكانه، الذين تتغير أماكنهم على الدوام. وباستخدام تلك الصور، يمكن لعمال الإغاثة معرفة عدد الخيام الجديدة التي تتم إقامتها وحساب مساحة الأرض التي لا تزال متاحة. وقد استخدمت المفوضية خرائط الأقمار الصناعية أيضاً لإدارة مخيم دوميز، وهو أكبر مخيم للاجئين السوريين في العراق. أما في لبنان، حيث تم تسجيل أكثر من 700.000 لاجئ سوري ولكن من دون وجود مخيمات رسمية للاجئين، فتستخدم المفوضية أدوات رسم الخرائط على الإنترنت، مثل برنامج "ArcGIS على الانترنت"، لتتبع المستوطنات غير الرسمية المكونة من الخيام. وفي تصريح لشبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، قال أندرو هاربر ممثل المفوضية في الأردن: "نحن بحاجة لمعرفة معلومات أكثر بكثير مما كنا نحتاج إليه في أي وقت مضى. ووجود هذه الأدوات والتحليل ليس مفيداً للغاية فقط، بل أصبح لا غنى عنه كذلك". المسح الأحيائي: في وقت سابق من هذا العام، بدأ عمال الإغاثة في إضافة كافة اللاجئين السوريين الوافدين إلى الأردن إلى قاعدة بيانات أحيائية عند التسجيل. وفضلاً عن تحسين دقة وكفاءة السجلات وتجنب الازدواجية، أتاح نظام الاستدلال الأحيائي الفرصة لتقديم مدفوعات نقدية عن طريق نظام التعرف على الهوية من خلال القزحية، على غرار الأسلوب المتبع في أفلام هوليوود. وهذه هي المرة الأولى التي توزع فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين النقود بهذه الطريقة.

ومن خلال الشراكة مع بنك القاهرة عمّان، يستطيع اللاجئون المؤهلون لتلقي مساعدات نقدية من المفوضية سحب الأموال المخصصة لهم من أكثر من 100 موقع في الأردن. وبدلاً من استخدام بطاقة السحب الآلي، يتم ببساطة إجراء مسح ضوئي لأعينهم عند أجهزة الصراف الآلي. وقال فولكر شيمل، كبير المنسقين الميدانيين بالمفوضية: "إنها وسيلة ممتازة لضمان أن الأشخاص الذين يقومون بسحب المال هم من ينبغي أن يحصلوا عليه،" مضيفاً أنه "إجراء استهدافي ويهدف إلى مكافحة الغش، كما أنها وسيلة جيدة للرصد في مرحلة ما بعد التوزيع لأننا نستطيع أن نحدد مكان سحب النقود ونستطيع ربط هذه العملية بشخص معين، وربط هذا الشخص بموقع ما.

قسائم الغذاء الإلكترونية

في تركيا، يتولى برنامج الأغذية العالمي، بالاشتراك مع جمعية الهلال الأحمر التركي، المعروفة باسم كيزيلاي، إدارة نظام قسائم الغذاء الإلكترونية. ووفقاً لهذا البرنامج، يحصل اللاجئون على بطاقات يُضاف إليها "ائتمان" كل شهر حتى يتمكنوا من استخدامها لشراء المواد الغذائية من المتاجر المحلية. ولا يعطي ذلك اللاجئين فرصة اختيار ما يريدون شراءه فحسب، بل ويرفع عن كاهل برنامج الأغذية العالمي عبء إدارة التوزيع الجماعي للمواد الغذائية. علاوة على ذلك، فإن البرنامج يقضي على محاولات بيع المواد الغذائية المجانية في السوق السوداء، كما أنه أكثر أمناً من توزيع العملة الصعبة. وتتم إضافة 80 ليرة تركية (45 دولاراً) للشخص الواحد في الشهر الواحد إلى بطاقة الغذاء الإلكترونية لاستخدامها في متاجر مختارة من قبل برنامج الأغذية العالمي وجمعية الهلال الأحمر التركي والحكومة. ويمكن استخدام هذه البطاقات لشراء أي مواد غذائية ما عدا الكحول والسجائر والشوكولاته والحلويات والبسكويت والآيس كريم والمشروبات الغازية. ويتم تحميل المال الكترونياً على البطاقات من خلال دفعتين في كل شهر، وفي نهاية الشهر يتم الغاء أي رصيد متبقي في البطاقة. ومنذ أغسطس 2012، أتاح هذا البرنامج ما يعادل 73 مليون وجبة طعام لحوالي 117.000 سوري.

شرائح الهواتف النقالة المتخصصة

توشك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على إطلاق برنامج جديد في الأردن يمنح اللاجئين السوريين شرائح الهواتف النقالة (SIM cards) المصممة خصيصاً لهم، والتي يمكن من خلالها تلقي رسائل الإعلام الجماعية. وسوف تحتوي كل شريحة على قائمة محملة مسبقاً لتوفير المعلومات الأساسية وتفاصيل الاتصال بمقدمي الخدمات. كما سيتم تزويد الشرائح بميزات خاصة بحالات الطوارئ، بحيث يتمكن اللاجئون أيضاً من إجراء مكالمات مجانية إلى خط المعلومات التابع للمفوضية، والذي يتلقى حالياً حوالي 700 مكالمة يومياً. ولن تنتهي صلاحية هذا الشرائح حتى لو يتم إضافة أي ائتمان جديد إلى الحساب. وتقول المفوضية في هذا الصدد أنها تتوقع تسليم 120.000 شريحة للاجئين في الأشهر المقبلة. وفي إقليم كردستان العراق، تتبادل المفوضية المعلومات مع سكان مخيم دوميز للاجئين عبر الرسائل النصية القصيرة. ومن خلال هذا المخطط، الذي تديره لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)، يحصل حوالي 5.000 لاجئ على بيانات محدثة بشكل منتظم حول الحياة في المخيمات، بما في ذلك أوقات التوزيع، وطرق الحصول على المواد غير الغذائية، ومعلومات عن التسجيل وغيرها من القضايا المجتمعية العامة.

رموز الاستجابة السريعة

يربط معظم الناس بين رموز الاستجابة السريعة (QR) وهواتفهم الذكية، ويستخدمونها للاشتراك في التخفيضات والمسابقات أو للتسوق عبر الإنترنت، ولكن المنظمات الإنسانية تستخدمها أيضاً. وفي السياق السوري، كانت رموز الاستجابة السريعة أداة حيوية في توصيل المساعدات الضرورية إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ونظراً للتحديات التي تعوق الوصول إلى المحتاجين في سوريا، تضطر وكالات المعونة الدولية لاستخدام العديد من المنظمات الشريكة المختلفة لتوصيل المساعدات داخل البلاد. وفي بعض الحالات، يمكن أن يؤدي هذا إلى وجود سلاسل توريد طويلة ومعقدة يصعب تعقبها. ويستشهد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) في أحدث تقاريره عن الكوارث في العالم بوكالة إغاثة دولية واحدة تستخدم رموز الاستجابة السريعة لرصد طرق الإمداد وضمان تسليم البضائع. فقد قامت وكالة الإغاثة هذه، التي لم يذكر التقرير اسمها، بتزويد عدة "جهات نقل" مختلفة بالهواتف الذكية التي تحتوي على رموز الاستجابة السريعة المصممة خصيصاً لها وغيرها من التطبيقات، مما يسمح لهم بتسجيل موقع مواد الإغاثة. ثم يؤكد المستخدم النهائي أو ينفي وصول الشحنة عن طريق البريد الإلكتروني أو برنامج سكايب أو غيرها من الوسائل.

الدور الإيراني في سورية واستراتيجية تطويق الخصوم

غازي دحمان

ماذا يعني الإصرار على عقد مؤتمر جنيف 2 إن لم يكن هناك إمكانية لتطبيق استحقاقاته ومندرجاته؟، أم أن القضية لا تعدو كونها مجرد تكتيكات سياسية معينة، الهدف منها الإيحاء بوجود تحرك عالمي لحل الأزمة في سورية!.

ثمة تناقض فاضح ومكشوف تنطوي عليه حركة الدبلوماسية الدولية تجاه سورية، لم يعد الأمر قابلاً للإخفاء، ولم تعد تنفع كل تكتيكات المناورة التي تتبعها بعض الأطراف ذات العلاقة بالشأن السوري، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي صار واضحاً أنها تمارس سياسة اصطياد الفرص في مياه الشرق الأوسط العكرة، وقد باتت مكشوفة طبيعة اللعبة التي تمارسها واشنطن تجاه بعض الأطراف، حيث تعرض عليهم فرصة ممارسة أدوار معينة مقابل ابتزازا تلك الأطراف وإلهائهم عن الأهداف الحقيقية لواشنطن في المنطقة والعالم.

وإذ يبدو أن روسيا وإيران في طريقهما لابتلاع الطعم، والدخول باللعبة الجديدة المصممة على مقاسات أمريكية خالصة، وذلك من اجل استنفاذ جهودهما في ملفات معقدة وشائكة، بالتوازي مع مساعي أميركا لإعادة تموضعها الاستراتيجي في مناطق تنطوي على فرص اقتصادية واستراتيجية واعدة من شأنها ترميم القوة الاقتصادية الأمريكية المتأزمة والمهددة بالمنافسة من بعض القوى الصاعدة، وهو الأمر الذي يثبت أميركا كقوة اقتصادية أساسية في عالم المستقبل.

في ظل هذه المناخات ثمة مخاطر ممكنة باتت تحيق بالقضية السورية، وباتت ملامحها واضحة، ولم يعد بالإمكان إخفاؤها أو السكوت عنها، حيث تقضي السياسة الأمريكية بهذا الخصوص تطبيع العلاقات مع إيران، والسيطرة على نفطها بعد أن أنهكتها العقوبات الاقتصادية وحولتها إلى طرف سهل يمكن تشفيته في المفاوضات عبر إغرائها بفتح قنوات وشرفات يظهر خلالها الأمريكيون بأنهم يؤيدون سياساتها الإقليمية، أو أقله لا يعارضونها، وخاصة

إيران تراهن بكل قوتها على تثبيت سيطرتها على سورية

عبر سعيها إلى تشكيل هلال شيعي من طهران إلى سورية ولبنان، بالتزامن مع نزوع السياسة الإيرانية إلى النهج المذهبي.

ما يعزز هذا التحليل، أن سورية بالحسابات الأمريكية لا تمتلك أية ميزة مهمة، لا اقتصادياً ولا اجتماعياً، فهي بلاد لا نفط فيها ولا ثروات باطنية ذات قيمة، وليس لدى شعبها انبهار بالنموذج الحياتي الأميركي، كما أنها كانت على الدوام، ومنذ تشكلها ككيان سياسي ذات أيديولوجية معادية لأميركا، ليس بالمعنى الممانع المائع الذي ابتدعه نظام الأسدين، بل من منطلقات قومية وإنسانية كرستها سنوات العداء مع إسرائيل التي لم تنقطع رغم التهدئة الأسدية الطويلة.

هذه الحقيقة تؤكدها التوجهات الأمريكية في مفاوضاتها مع إيران، إذ تسعى واشنطن بوضوح إلى نزع قدرة إيران على إنتاج السلاح النووي على الرغم من أن قدرة إيران على بلوغ العتبة النووية امر مشكوك به، وهي تبذل في هذا السبيل كل جهودها، لكنها تمارس سياسة النعامة في مسالة الحرب الواضحة التي تشنها إيران على الأرض السورية، فلم تكتف إيران بالاعتماد على أذرعها كحزب الله وكتائب أبي الفضل العباس ذات التمويل والتجهيز الإيراني، بل ثبت وباعتراف مسؤولين كبار في النظام الإيراني، حجم الانخراط والتورط الإيراني في الداخل السوري، ومن خلال قوات النخبة التي يمثلها الحرس الثوري الإيراني الذي يتبع بدوره لولاية المرشد خامنئي.

المشكلة في الاندفاع الإيراني تجاه سورية أنه نتاج مزيج من العناصر والعوامل القومية والمذهبية والتاريخية، حتى أنه يمكن المجازفة بالقول إنه يشبه تلك الأسباب التي وقفت وراء احتلال اليهود لفلسطين، ناهيك عن اتباعه ذات النهج في تثبيت الاحتلال، سواء عبر تهجير السكان الأصليين أو عمليات التجنيس الواسعة التي يمارسها النظام لآلاف من الشيعة غير سوريين، أو من خلال تحديد مناطق خاصة ووضعها تحت الحماية، المراقد في دمشق وريفها وبعض مناطق إدلب والرقة.

لم تعد قضية إيران في سورية قضية دفاع عن نظام حليف، القضية تتجاوز هذا الأمر، كما أن المسألة إذا أخذت بهذا المعنى فهي لا تستحق كل تلك الخسائر التي تتكبدها إيران وحلفاءها في المنطقة، فما دامت عملية جنيف سوف تنتج حكومة انتقالية ترتب لتغيير سياسي يطيح بالنظام الحالي فلماذا تغامر طهران بكل هذه الإمكانيات وتغامر بخسارة الشعب السوري، وتدفع وكيلها في لبنان حسن نصر الله إلى استفزاز السوريين واستعداءهم؟ ذلك لا شك غباء سياسي من شأن تصديقه النوم في عسل الأوهام القاتلة.

إيران تراهن بكل قوتها على تثبيت سيطرتها على سورية، وهي مستعدة لإبداء مرونة كبيرة في ملفها النووي مقابل ترك يدها ممدودة في سورية، والواضح أنها رصدت في سبيل تحقيق ذلك إمكانيات كبيرة، وتعتبر هذا الأمر درة استراتيجياتها، ذلك لأنه سيضمن لها تطويق الخليج العربي وإسقاطه في مرحلة لاحقة، ووضع تركيا بين فكي كماشة ودفعها للانكفاء وإعادة التوجه غرباً. سقوط سورية بيد إيران أهم من أي استثمار أخر، بما فيه النووي، إذ تدرك أن حلم النووي دونه عقبات كثيرة كما أن فاعليته لن تزيد عن فاعلية الكيماوي الأسدي، في ظل التفوق الإسرائيلي الهائل، فيما تثبيت السيطرة على سورية سيمنحها مزايا استراتيجية مضمونة وعلى مدى طويل، ولعل ما يشجع إيران على مثل ذلك رخاوة البيئة الدولية، وتقهقر النظام العربي وتفككه.

مصر: نموذج واضح لفشل الدبلوماسية الأميركية

■ حسام الميلاد

منذ توقيع اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل عقب حرب العام 1973، بدأت العلاقات الأميركية المصرية تأخذ أبعاداً استراتيجية على مدى الثلاثة عقود المنصرمة، وأفرزت عدداً من الاتفاقيات كان أبرزها مشروع المعُونة لمساعدة مصر على الخروج من أزمتها الاقتصادية الناتجة عن اقتصاد الحرب إلى اقتصاد الرخاء. بدءاً من العام 1979، بلغ إجمالي المعونات الأميركية 2.15مليار دولار، منهم 1.3 مليار دولار معونات عسكرية والباقي حوالي 850 مليون دولار معونات اقتصادية. وتعتبر مصر ثاني أكبر متلقٍ للمعونات الأميركية بعد إسرائيل. بقيت المعونات الاقتصادية ثابتة حتى اتّخذت الحكومة الأمريكية في عام 2005 قراراً بتخفيضها بنسبة 5% سنوياً، ومنذ ذلك الحين هي في تناقُص مستمر. ترافق ذلك مع حراك ملفت للمعارضة المصرية وانتقادات أميركية بشأن أوضاع الحريات في مصر.

بالرغم من حالتي القلق والتردد الأميركيين حيال ثورة 25 كانون الثاني في مصر، أشاد باراك أوباما في 2011/2/11 بإرادة الشعب المصري وانتصار مبادئ الحرية والديمقراطية بوصفها من المبادئ الأساسية للولايات المتحدة الأميركية، وأثنى على دور الجيش وإدارته للأزمة. بدا ذلك انتصاراً لمنطق المبادئ الأميركية على منطق الحفاظ على الحلفاء، لتتخلى الولايات المتحدة عن الرئيس حسني مبارك دون أن تعارض محاكمته. لكن وقائع 30 يونيو، لم تستجلب موقفاً أميركياً واضحاً حيالها، بقدر ما أحدثته من إرباك وانقسام في السياسة الأميركية.

حذرت الولايات المتحدة الأميركية التي دعمت مرسي خلال فترة حكمه، الفريق أول عبد الفتاح السيسي من أن تدخل الجيش سيعتبر بمثابة انقلاب عسكري على حكومة منتخبة ديمقراطياً، مما يحتم حسب القانون الأميركي تعليق المساعدات لمصر. فضل السيسي في حينه الاستجابة لمطالب الجموع المحتشدة وكسب التأييد الشعبي على حساب العلاقة مع الولايات المتحدة الاميركية، واثقاً على ما يبدو في قدرة الجيش على الإمساك بزمام الأمور ومطمئناً بأن التهديدات الأميركية لن توضع حيز التنفيذ. لكن ردة فعل الإخوان و مناصري الرئيس مرسي وأحداث العنف كانت قد غيرت جميع الحسابات.

بعد أن طال أمد الأزمة بين الفرقاء المصريين وبعد تردد أميركي فسره كل طرف على أنه مساندة أميركية للطرف الآخر، خرج المتحدث باسم البيت الأبيض غي كارني ليعرب عن رفض واشنطن توصيف ما حدث في مصر على أنه انقلاب عسكري، وأن إدارة أوباما ستأخذ الوقت اللازم للتوصل إلى ذلك التوصيف بطريقة تتسم بالمسؤولية وتخدم الأهداف البعيدة المدى للولايات المتحدة، ولن تتخذ قراراً بشأن تعليق المساعدات في الوقت الراهن. لكن مع استمرار أعمال العنف والاعتقالات وسقوط القتلى بدأت واشنطن تعرب عن قلقها من احتمال عدم تجاوز مصر أزمتها السياسية.

في الواقع لم تُسّر واشنطن من سلوك السيسي "الوقح" حيال التهديدات الأميركية، والتي اختار فيها التضحية بالمكاسب ذات المدي الطويل التي تمثلها العلاقات الأميركية المصرية في مقابل مكاسب ذات مدى قصير، وهي كسب التأييد الشعبي، وفضلت الولايات المتحدة أن تحافظ، بعد هيبتها، على مصداقيتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان لاسيما حيال ما رأت فيه ممارسات تعسفية بحق الإخوان المسلمين واعتقال الرئيس المنتخب محمد مرسي.

بعد القرار الأميركي بتعليق المعونة العسكرية جزئيا في 10/ تشرين أول الماضي، أكدت وزارة الخارجية المصرية في بيان رسمي أن مصر سوف تعمل على ضمان تأمين «احتياجاتها الحيوية» بشكل متواصل ومنتظم، خاصة فيما يتعلق بأمنها القومي. وهو ما اعتبر إشارة واضحة إلي إمكانية اللجوء إلي توفير الاحتياجات والسلاح من مصادر بديلة للولايات المتحدة الأمريكية. وهدد الجيش المصري أنه في حال قطع المعونة العسكرية الأمريكية بشكل نهائي فإن القوات المسلحة ستفتح تعاملاتها مع جميع دول العالم، وخاصة القوى الكبرى فيما يتعلق بالتسلح وقطع الغيار والتصنيع. ونُظر إلى القرار الأميركي على المستويين الرسمي والشعبي على أن هدفه الانتقام من مصر ومحاولة إضعاف قدراتها الأمنية والعسكرية. إن زيارة وزيري الدفاع والخارجية الروسيين إلى مصر، والدعم الاقتصادي الكويتي والإماراتي والسعودي جعلت من القرار الأميركي مناورة ليست ذات جدوى. فإذا كان التهديد بتعليق المساعدات الأميركية نجح مع دولة مثل مالي خضعت للإرادة الاميركية وقامت بخطوات معقولة نحو الديمقراطية، فان ذلك كان له نتائج معاكسة في الحالة المصرية رسمياً وشعبياً، ولم تحصد منه الإدارة الأمريكية سوى فشلاً جديداً للدبلوماسية الأميركية في الشرق الأوسط.

ناهيك عن التقارب الروسي المصري، تجسد هذا الفشل أيضاً في الانقسام الحاد في دوائر صناعة القرار الأميركي الذي بدأ يظهر للعلن، فبينما تصر مستشارة الرئيس للأمن القومي سوزان رايس على سياسة أكثر توازناً في التعامل مع الشأن المصري، بوضع مسألة رفض القمع والإجراءات غير الديمقراطية في صلب الاستراتيجية الأميركية، يرى وزيري الخارجية كيري والدفاع تشاك هاجل ضرورة النظر إلى الأمام من خلال الحلف الاستراتيجي مع مصر ومستقبل العلاقة والمصالح دون الرجوع إلى الماضي، وضرورة الكف عن التعويل على مرسي الذي لم يكن سوى حصان رهان خاسر، والتعامل مع حركة 30 يونيو على أنها «ثورة شعبية».

كيري الذي كان قد عارض خطوة تعليق جزء من المساعدات لمصر، انتقد قبل أيام الإخوان المسلمين واتهمهم بسرقة الثورة المصرية، معتبراً أن فتيان ميدان التحرير لم يتحركوا بدافع من دين أو أيديولوجيا بل كل ما أرادوه هو أن يعملوا ويتعلموا وأن يكون لهم مستقبل لا حكومة فاسدة تمنعهم من ذلك. وقد كان كيري صرح في مؤتمره الصحفي بعد زيارته المفاجئة لمصر في 3/ تشرين الثاني، أنه يجري تنفيذ خارطة الطريق التي وضعها السيسي للانتقال الديمقراطي على نحو أفضل. هذه التصريحات لم تَرُق لرايس، و في كلمة لها في منتدى «أفكار واشنطن» الذي نظمه معهد «آسبن» في 13/تشرين الثاني ، رأت رايس أن واشنطن لا تستطيع أن تقف مع حكومة «قتلت أكثر من ألف شخص». وطالبت رايس بالمضي قدماً في العملية السياسية دون عنف مع ضرورة مشاركة كل المصريين. والمعروف أن رايس كانت من أشد المتحمسين لقرار تعليق جزئي للمساعدات الأميركية. وحسب صحيفة «نيوزويك»، فقد طلبت رايس من كيري أن ينتقد في مصر محاكمة الرئيس مرسي، لكنه تجاهل طلبها وأعلن أن مصر «تسير على طريق الديمقراطية».

من حق الولايات المتحدة أن تخشى على مصالحها الاستراتيجية في مصر، لكن ذلك يستوجب أن تحسم موقفها في دعم استقرار مصر الداخلي من خلال منطق المصالح المتبادلة لا منطق الوصاية وتعليق المساعدات، عندها تستطيع مصر أن تمارس دورها الإيجابي في الحفاظ على الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة. لكن أوباما حتى الآن، لم يحسم التوجه الأميركي الذي مازال موزعاً بين دوائر صناعة القرار الأميركية. ولن يجدي مصر نفعاً مجرد الخروج من العباءة الأميركية إلى عباءة أخرى قد تكون روسية. بل إن قدرة مصر على الإسهام في رسم مستقبل العلاقات المصرية مع الدول الكبرى بما يخدم المصالح المصرية، مرهون بتنفيذ خارطة الطريق نحو الديمقراطية الحقيقية التي لا تقتصر على صناديق الاقتراع، بل أن تكون أصوات جميع المصريين مسموعة، تمثلهم حكومتهم تمثيلاً حقيقياً وعدم المغامرة أكثر من اللازم بمنح شخص واحد شيكاً على بياض.عندها فقط يمكن انتهاء حقبة الإملاءات على القرار السياسي المصري، لتبدأ حقبة جديدة من الخيارات الواسعة أمام الدبلوماسية المصرية المؤسساتية بما يحفظ لمصر مكانتها إقليمياً ودولياً.

«الإخوان» السوريون يعززون موقعهم في ظل صراع القوى الإسلامية

إن السؤال الملح في سورية هو : هل يمكن التغلب على شراسة الاقتتال بين فصائل المقاومة الإسلامية المسلحة التي تقاتل ضد نظام الأسد؟.

على مدى أشهر أضعفت المعارك الداخلية من قدرة الإسلاميين على تعزيز انتصاراتهم، وفي الوقت ذاته، يبدو من الضروري طرح السؤال حول قدرة الإخوان المسلمين على تحقيق وحدة المعارضة الإسلامية في كنفهم، آخذين بعين الاعتبار فشل الإخوان في مصر، ومدى معارضة القوى الإقليمية لهم، ويمكن القول إن هاتين المشكلتين تحددان الموقف من المعارضة الإسلامية.

إن اغتيال جلال بيرلي عضو هيئة المصالحة بين القوى المتناحرة في «دولة العراق الاسلامية و بلاد الشام» (داعش) و «الجيش السوري الحر» يظهر مدى خطورة المعارك الداخلية. وقد استهدف بيرلي في ضواحي اللاذقية بعد هجوم داعش على أحد مواقع الجيش الحر في الساحل السوري. و وفي حديث متلفز لزعيم تنظيم القاعدة «أيمن الظواهري» دعا إلى تفكيك (داعش) في سورية، مشدداً على أن «النصرة فقط هي الممثل الوحيد على الجبهة السورية للمنظمة العالمية لتنظيم القاعدة» الأمر الذي سوف يؤجج المزيد من الصرعات بين الإسلاميين.

تخضع الجماعات الجهادية المتطرفة إلى عملية تغيير جذرية، كما أن تفاوت الولاء بين مختلف قادة جماعات المعارضة الإسلامية، كثيرا ما انعكس صراعاً خفيا على ثلاثة أهداف مبدئية تشكل الأساليب المنهجية في المعارك وهي: الميل الى تأمين مواقع أقوى على الأرض، وإمكانية التأثير داخل المعارضة، والحصول على قدر أكبر من الموارد المالية المضمونة.

تحوّل هذه الحالة من المعارك الأيديولوجية الداخلية الأنظار عن الهدف الرئيسي المتمثل بإسقاط النظام، آخذين بالاعتبار أن جزء من هذا التنافس بين الفصائل هو من أجل زيادة قدرتها على خدمة الأهداف الاستراتيجية للدول التي تقدم لها الدعم المالي.

وفي ظل هكذا ظروف، فإن مختلف القوى الإقليمية قادرة على اللعب للحصول على المزيد من التأثير الداخلي، ومكافحة السلطة السياسية بين مختلف قوى المعارضة على أرض الواقع، كما أن الغرض من ذلك هو تحديد مدى هذا التأثير في مرحلة سوريا ما بعد الأسد.

إن جماعة الإخوان المسلمين السوريين لا تزال أقوى من كل الجماعات السياسية المعارضة في المنفى، وهي تقوم بتعزيز نفوذها في الأقاليم الشمالية التي تخضع لسيطرة المتمردين المسلحين. أما استراتيجية الإخوان فتقوم على الحفاظ على شبكة من التحالفات مع مختلف القوى الفكرية على أرض الواقع، بما في ذلك تلك التي تبدو متناقضة مع جماعة الإخوان المسلمين، وذلك من أجل أن تكون «الجماعة» هي مركز الثقل في أي تحالف إسلامي مستقبلي. ونجاح الإخوان يعتمد على زيادة وجودهم داخل سورية، واستعادة الدعم الإقليمي لهم.

واقع الفوضى بين الجماعات الإسلامية المتطرفة في سورية يعمل لصالح الإخوان المسلمين، وبهذا فإن سورية قد تكون بوابة الإخوان لاستعادة دورهم الإقليمي.

الأكراد يهددون استرداد تركيا لنفوذها الإقليمي

أدلت مؤخراً كل من أربيل وأنقرة و الجيش السوري الحر (FSA) ببيانات منفصلة تندد بقيام حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا (PYD) بإنشاء إدارة مؤقتة في المنطقة الكردية بشمال سوريا . مسعود بارزاني ، رئيس حكومة إقليم كردستان العراق ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان أكدا أن PYD لا يمثل كل الأكراد في سوريا ، أما الجيش الحر فاعتبر أن ال PYD يعتمد في تسليحه على نظام بشار الأسد .

في البداية ، كان إعلان إدارة مؤقتة «مستقلة» يبدو رمزياً فحسب حيث لم تعد مناطق تواجد الأكراد تخضع لسيطرة دمشق ، وحصل حزب الاتحاد الديمقراطي على دعم حزب العمال الكردستاني الذي أمدهم بالرجال والسلاح، وهو ما مكنه من إحراز انتصارات عسكرية في بعض المواجهات العسكرية الحاسمة ضد المعارضة السورية في الشهرين الماضيين . وبالتالي ، فإن هذا إعلان الإدارة الذاتية كان يعد رمزياً لكونه يواءم هذه التطورات التي كانت في طور التشكل.

كما تبادل بارزاني وأردوغان الزيارات و العلاقات بين أنقرة وأربيل، وأنجزا تطورات مهمة على صعيد العلاقات في قطاعي الطاقة والتجارة. ولكن هذا التحسن يأتي ضد تعثر «عملية السلام» بين حزب العمال الكردستاني و تركيا.

أربيل ربما من حيث المبدأ لا تعارض إنشاء الإدارة الكردية في شمال سوريا. لكن مبررات معارضة أربيل لهذه الخطوة سبق بيانه في مناقشات غير رسمية، بالإضافة إلى تحفظها على موضوع توقيت الإعلان عن إنشاء الإدارة، بالإضافة إلى غياب التنسيق مع حكومة إقليم كردستان .

من وجهة نظر أنقرة ، يمكن لمبادرة PYD ممارسة تأثير سلبي على محادثات حساسة مع حزب العمال الكردستاني . الأتراك فهموا أن القومية الكردية قد حققت تقدماً كبيراً منذ مطلع القرن ، وإعادة تشكيل هذه القوة الإقليمية المتزايدة هي قضية مركزية بالنسبة للاستراتيجيين في أنقرة .

كان من الواضح أنه لم يكن توقيت إنشاء الإدارة الكردية في شمال سوريا ملائماً لأهداف تركية . أنقرة تحاول تحسين العلاقات مع بغداد كجزء من مراجعة عامة لسياستها الإقليمية بعد سلسلة مذهلة من النكسات. هذا وكان وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو قد زار بغداد بعد أسبوع واحد من زيارة نظيره العراقي هوشيار زيباري إلى أنقرة.

إن دعم تركيا للمعارضة السورية وتوسع سيطرة تنظيم القاعدة في شمال سوريا هما عنصران أساسيان على جدول أعمال المناقشات بين أنقرة وبغداد ، خصوصا أن التهديدات الأمنية من الإسلاميين الذين يعملون في سوريا ويشهد نشاطهم تصاعداً كبيراً في العراق . سيكون من الصعب بالنسبة للأتراك أن يوفقوا بين سياسة تجمع بين مقاومة توسع حزب العمال الكردستاني في شمال سوريا ، ودعم المعارضة السورية ، وتحسين العلاقات مع حكومة إقليم كردستان ، والعودة إلى علاقات طبيعية مع بغداد ، وحفظ محادثاتها مع حزب العمال الكردستاني على قيد الحياة.

إن العلاقات التي تزداد إيجابية بين أنقرة وطهران هي جزء من إعادة رسم الدور التركي ، وتحسن هذه العلاقة هو مصدر قلق خطير في بعض العواصم الإقليمية.

ما زال علينا أن نرى كيف ستنعكس عودة تركيا الحالية على الأزمة السورية، وعلى توسع تنظيم القاعدة في كلٍ من سوريا والعراق .

الصراع بين موسكو والرياض والحاجة إلى التوافق

في 10 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري أجرى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين محادثة هاتفية مع العاهل السعودي الملك عبد الله بهدف بناء خطوط اتصال بين البلدين اللذين يزداد دورهما المحوري في الشؤون الإقليمية .

كان الموضوع الرئيسي لهذه المحادثة هو التحضيرات الجارية لمؤتمر جنيف 2 حول سورية تحت رعاية كل من روسيا والولايات المتحدة، علماً أن بوتين يعلم جيداً أن التعاون مع العاهل السعودي يؤمن إشراك المعارضة الوطنية السورية، آخذاً بعين الاعتبار توتر العلاقات بين كل المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

في حين أن كلاً من روسيا والمسؤولين السعوديين لم يكشفوا عن تفاصيل المحادثة بين الزعيمين، لكن في اليوم التالي للمحادثة أعلن مجلس الأمن تخليه عن الشرط الأساسي المتعلق بمطالبة الرئيس بشار الأسد ترك السلطة كشرط مسبق لمشاركته في مؤتمر جنيف.

أما الموضوع الثاني الذي تضمنته المكالمة هو موضوع مصر، فبعد أن خفضت إدارة أوباما المساعدات العسكرية لمصر بدا واضحاً السعي الروسي لملء هذا الفراغ. وفي 14 نوفمبر، خلال زيارة لافروف ووزير الدفاع الروسي الى مصر تمت مناقشة صفقة بيع أسلحة بمبلغ 2 بليون دولار لمصر، بما فيها طائرات مقاتلة من طراز ميج 29 وأنظمة دفاع جوي وأسلحة مضادة للدبابات. كما أن المملكة العربية السعودية وسائر دول مجلس التعاون الخليجي قدموا مبلغ 12 مليار دولار على شكل مساعدات وقروض لمصر، لم يخصص منها أي مبلغ لشراء المعدات العسكرية الروسية. خلال هذه الزيارة أوضح لافروف أن روسيا لن تتدخل في الشؤون الداخلية لمصر قائلاً «إن أمة عمرها 5000 عام من الحضارة قادرة على تحديد كيفية التعامل مع مشاكلها الداخلية، بما فيها جماعة الاخوان المسلمين».

يرى بوتين أن صفقات الأسلحة إلى مصر تعد أكثر ربحيةً من بيع محطات الطاقة النووية إلى دول مجلس التعاون الخليجي. وفي الماضي كانت الخلافات بين روسيا والسعودية تدور حول حركات التمرد الإسلامية في القوقاز ووسط آسيا، مما أدى الى قطع التعاون الاقتصادي بين البلدين. ولكن بوتين يعتزم التغلب على هذه العقبات من خلال صفقات مبيعات ضخمة من الصواريخ الروسية لدعم نظم الدفاع الجوي في منطقة الخليج.

بينما تتخذ الدبلوماسية الروسية موقفاً أكثر حزما تجاه الشرق الأوسط، واتسمت هذه الديبلوماسية بطابع ديني مع زيارة «هيلاريون» رئيس إدارة العلاقات الخارجية في الكنيسة الأرثوذكسية الروسية إلى لبنان العاصمة.

وخلال اجتماعات مع كبار المسؤولين اللبنانيين بمن فيهم الرئيس ميشال سليمان تعهدت الكنيسة الروسية الدفاع عن الطوائف المسيحية في بلاد الشام ، وفوراً بعد اجتماعه بالميتروبوليتان «هيلارون»، سافر الرئيس سليمان برفقة رئيس الوزراء السابق سعد الحريري إلى الرياض لإجراء محادثات مطولة مع الملك عبد الله و كبار المسؤولين في المملكة.

وانطلق المتروبوليتان هيلاريون إلى روما، حيث التقى البابا فرانسيس الأول . وسوف يجري بوتين بعد غد محادثات في الفاتيكان مع البابا، وسيكون الشأن السوري على رأس تلك المباحثات.

وتحظى سورية بالاهتمام الأكبر في العلاقات السعودية الروسية التي تشكل أساساً للمجمل تطلعات الدولتين المتصارعتين، ففي حين تطمح السعودية إلى تمكين الجماعات السلفية في سورية من السلطة، فإن موسكو تطمح إلى سورية دولة علمانية عسكرية قوية، حيث تتولى الأجهزة الأمنية قمع المتمردين الإسلاميين المدعومين من مجلس التعاون الخليجي . ويبقى أن نرى ما إذا كانت الرياض وموسكو يمكن أن تتفقا على أرضية مشتركة للتفاهم فيما بينهما بما يتعلق بالملفات الحيوية في المنطقة.

أدلة دامغة: الولايات المتحدة تمول طالبان، حقاني

حذّر المفتش العام الخاص بإعادة إعمار أفغانستان (سيجار فريق) دافع الضرائب الأميركي بأنه يقوم بتمويل المتمردين الأفغان من خلال عقود البنتاغون مع شركات مرتبطة بطالبان والقاعدة إلى جانب شبكة حقاني.

وجاء في آخر تقرير فصلي أن 1–2 مليون دولار شهرياً تذهب إلى شبكة حقاني من خلال عقد واحد فقط، كما أن هناك ما لا يقل عن 43 شركة ترتبط بنظام طالبان على شبكة حقاني، وهي شركات تساهم في برامج التعمير الخاصة بالبنتاغون.

كما تحتفظ وزارة التجارة الأمريكية بقوائم أصول الشركات التي أثبتت ارتباطها مباشرة بجماعات المتمردين في أفغانستان وباكستان.

وتعتبر وحدة البنتاجون، فرقة العمل 2010 هي المسؤولة عن حجب الشركات المرتبطة بالجماعات والأفراد المتمردين من الحصول على تمويل إعادة الإعمار، كما تحظى الشركات الأفغانية بموجب القانون 2006 للولايات المتحدة بالأولوية لدى مركز المنح التابع لبرامج إعادة الاعمار، في حين يرفض البنتاغون منع الشركات من الوصول إلى الأموال على أساس أنها معلومات سرية.

في 2011، طلب سيجار من مكتب الإدارة والميزانية في البيت الأبيض منحه سلطة تعليق أو استبعاد المتعاقدين مع الجماعات الإرهابية من تلقي الأموال الأمريكيّة لمنظمي الأعمال، لكن حتى الآن لم تجب الإدارة عن هذا الطلب، بحجة أنه سوف يخرق القوانين الاتحادية.

ووفقا لتقرير سيجار الفصلي في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي هناك حاليا في وزارة الدفاع 85.528 مقاولاً يعملون في أفغانستان ، ثلثهم من الرعايا الأفغان. كما أنه تم تخصيص 19 مليار دولار من قبل الحكومة الأمريكية بانتظار التعاقد . وكشفت شبكة حقاني علاقتها بطالبان، وأن الزعيم القبلي الأفغاني حاجي خليل زدران قام بصب ملايين الدولارات من البنتاغون إلى شبكة حقاني.

ولدى شركة زدران سعد الله خان للهندسة والبناء عقداً بمبلغ 15 مليون دولار لبناء الطرق بين المدن الأفغانية من غرديز وخوست. وطبقًا لوثائق البنتاجون فإن شركة علي سراج الدين حقاني زعيم الشبكة الارهابية يقع مقرها في منطقة وزيرستان الشمالية في باكستان على الحدود مع أفغانستان، وذلك في الوقت الذي خصصت الحكومة الأمريكية مكافأة بمبلغ 5 مليون دولار مكافأة للقبض على سراج الدين حقاني، وهو أحد كبار حماة شبكات القاعدة في المنطقة.

كما أن شركة زدران تزايد على عقد للبنتاغون بمبلغ 11 مليون دولار لبناء مطار خوست. وذكرت وثائق (سيجار فريق) أن شركة زدران حصلت حتى الآن على أكثر من 125 مليون دولار من أموال إعادة الإعمار في أفغانستان.

رأي ■ الجسر غير المرئي

يعتقد القادة الإسرائيليون أن المفاوضات بين الولايات المتحدة و إيران سوف تكون مرتبطة بشكل وثيق بمفاوضاتهم مع الفلسطينيين ، و أنه نظرا لهذه الصلة ، سيكون لديهم حق الفيتو الظاهري على رفع أميركا العقوبات على إيران، ولكن هذا الجسر الذي يربط بين المفاوضات الأمريكية الإيرانية وبين المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية قد يكون مجرد سراب.

وقد انعكست مزالق هذا الربط الافتراضي على البيان الذي أصدره رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني ، حيث أعلن فجأة عن إعادة تقييم ملف الاستيطان، وكلف وزير الإسكان بتجميد بناء 24 ألف وحدة سكنية في الضفة الغربية . وأوضح مسؤول إسرائيلي عالي المستوى أن التأخير كان «يتعلق بالجهد الكبير الذي كان يقوم به رئيس الوزراء في أمور تتصل بالملف الإيراني.»

كيف يمكن أن يكون التنازل الإسرائيلي للفلسطينيين متصلاً بأهداف إسرائيل نحو إيران؟ ستيفن سيمون من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية يشير إلى أن المنطق الإسرائيلي ليس فيه شيء من هذا القبيل : « بالتأكيد ، إذا كانت الولايات المتحدة تريد التوصل إلى اتفاق بين اسرائيل والفلسطينيين بشكل سيء للغاية ، فإنها سوف تكون على استعداد للدفع بقوة في هذا الاتجاه»، وقال: « إن التعويض المناسب يكون بتبني النهج المفضل لإسرائيل في نزع سلاح إيران.» كتب سيمون: « ربما كان وجود قناعة عميقة كامنة وراء هذه الصورة قد شكل المرآة التي عكستها التصريحات الأميركية، ومفادها أنه سيكون من الحكمة والحكمة على حد سواء لإسرائيل أن تمسح الطوابق استعداداً لصراع محتمل مع إيران من خلال صنع السلام مع الفلسطينيين،» وأضاف سيمون: « إذا كان الأمر كذلك ، وأعتقد أننا نملك الكثير من الأدلة، كما لو كنا بحاجة إلى انتصار التحيز المعرفي في إدارة العلاقات الدولية. «

إذا أبرمت الولايات المتحدة، كما تقول بشكل واضح ، أن إيران النووية ستكون خطراً كبيراً على الشرق الأوسط كله ، بما في ذلك إسرائيل والمصالح الأمريكية هناك ، لماذا يرى الإسرائيليون أنه من الضروري تقديم تنازلات لتشجيع الولايات المتحدة للقيام بما هو قائم بالفعل في مصلحتها الاستراتيجية المعلنة؟ وليس سراً في واشنطن أن نتنياهو شكك دائما بتعهد الرئيس أوباما بأن « تظل كل الخيارات مطروحة على الطاولة « ، وأن الولايات المتحدة لن تسمح أبداً لإيران بامتلاك أسلحة نووية . ولكن الانفتاح الأمريكي مؤخراً نحو إيران والاجتماعات والمكالمات الهاتفية وودية المفاوضات تعتبر من قبل الإسرائيليين بمثابة خيانة صريحة. هل أخطأ نتنياهو في حساباته وقام بشراء «جسر غير مرئي» عندما فتح المحادثات مع الفلسطينيين ؟ وقال أنه أبرم تلك الصفقة لاعتقاده بأنها المحاولة النهائية في مفاوضات أمريكا مع إيران سوف تفشل سريعاً ، وبالتالي فإن الولايات المتحدة ستقوم بعمل عسكري لوقف طموحات ايران في الحصول على أسلحة نووية. بالطبع إن خيار المفاوضات مع إيران هو المسعى الصعب، لكن المفاوضات الفاشلة قد تكون أكثر صعوبة. فإذا قامت إحدى الدول الغربية، عن عمد، بعرقلة المفاوضات، فإن التأييد بالإجماع لفرض عقوبات يكون قد انهار، أو على الأقل تآكل بسرعة . ثم هناك إغراء غير معلن لأي قوة في الحصول على ميزة على الآخرين في صفقات تجارية. إن المضي بفرضية الربط بين المفاوضات الأمريكية الإيرانية وبين المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين قد يؤدي إلى استنتاج حرج، وهو أن يقدم نتنياهو أقصى التنازلات ، وهي إقامة دولة فلسطينية على طول خطوط عام 1967 ، الأمر الذي من شأنه أن يضع الغرب في موقف صعب، هو قصف إيران. الربط المفترض كان دائما له حدوده. إن خطأ نتنياهو كان في محاولة توسيع نطاق المعادلة. ثم وجد أنه من المستحيل مواصلة التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية قبل أيام فقط من منصبه الجديد «صديق» في المعركة ضد إيران. وصل فرانسوا هولاند إلى إسرائيل ، وكان الفلسطينيون قد هدّدوا بالانسحاب من المفاوضات، ومواصلة السعي إلى لتعزيز العضوية في الأمم المتحدة . نتنياهو لا يمكن أن يعول على كيري لوقف ذهاب الفلسطينيين إلى الأمم المتحدة إذا توسعت المستوطنات الإسرائيلية . الآن ، على ما يبدو، فإن إسرائيل ستحاول لعب أقوى أوراقها في الكونجرس الأمريكي، والدفع نحو فرض عقوبات أكثر صرامة ضد إيران من قبل الولايات المتحدة.

ومن الواضح أن رئيس الوزراء الإسرائيلي يُحشر . وقال إنه لا يحب الصفقة مع الإيرانيين ، ولكنه لا يستطيع ربطها بمفاوضات السلام . قد يكون من المفيد أن نراقب عن كثب إذا كان بإمكان نتنياهو القفز من الزاوية التي حشر نفسه فيها. ولكننا نعرف الآن أن السيد سايمون كان على الأقل محق جزئياً . وإذا لم يكن هناك أية صلة، فكيف يمكن لنتنياهو أن يتصور الطريق؟.

عصام عزيز

حول التنشئة السياسية وأدواتها

■ الدكتور عبدالله تركماني

بلورة الرؤى الصحيحة وتحسين السبل العملية المفضية إلى تنشئة سياسية عصرية يتطلبان – بداية – الانطلاق من التلازم العضوي بين التربوي والاجتماعي والسياسي في المناهج الدراسية، بما يساعد على تنقيتها من التصورات السلبية المتصلة بالآخر. بحيث لا تكتفي هذه التنشئة بحشد ذهن المتعلم بمعلومات حول الكرامة والحرية والمساواة والاختلاف فحسب، وإنما تقوم على أساس أن يمارس تلك الحقوق، وأن يؤمن بها وجدانياً، وأن يعترف بها كحقوق للآخرين، وأن يحترمها كمبادئ ذات قيمة عليا.

إنّ هذا النمط من التنشئة والثقافة السياسية يندرج ضمن إطار «التربية المواطنية» التي موضوعها هو « تشكيل المواطن وتنميته». هي تربية على المواطنية وتربية في المواطنية. إنها عملية شاقة ومتواصلة، إذ ينبغي السعي باستمرار إلى تكوين المواطن وتنمية وعيه بنظام حقوقه وواجباته وترسيخ سلوكه وتطوير مستوى مشاركته في حياة جماعة المواطنين التي ينتمي إليها، وهي ليست سوى وسيلة من وسائل تنوير المواطن بحقيقته من حيث أنه عضو حرٌّ في الدولة، يتساوى مبدئياً مع سائر مواطنيها في الحقوق والواجبات، ويشارك في حياتها على جميع الأصعدة.

وبإشاعة هذه الطريقة في التنشئة السياسية يزداد الوعي العام بأهمية الحوار، بوصفه وسيلة لتحقيق التضامن الاجتماعي، وبوصفه وسيلة لمحاولة التوصل إلى الأحكام السديدة الرشيدة. وبإشاعة هذه الطريقة في التنشئة يحل الحوار محل أسلوب الفرض والإملاء والاستبداد بالرأي، ويتعزز وينتشر الرأي في أنّ التوصل إلى معرفة الحقيقة هو نتيجة عملية فكرية، يستطيع أن يشارك فيها الناس من كل الطوائف والأجناس والفئات والطبقات، وفي أنّ الملكات اللازم توفرها لاكتشاف الحقيقة ملكات تُكتسب، وفي أنه – بالتالي – يمكن لأي امرئ أن يدلي بدلوه في عملية محاولة التوصل إلى الحقيقة، ولأن يشارك في اتخاذ القرار مشاركة بنّاءة، ولأن يكون عضواً فاعلاً في شؤون المجتمع الذي يعيش فيه.

ومن أجل تجديد الثقافة السياسية يمكن الإشارة إلى أهم الأسس للتنشئة السياسية المعاصرة:

(1) – اعتبار ساحة الفعل السياسي مفتوحة على الدوام على قوى ومجموعات سياسية أخرى ذات تصورات فكرية وسياسية متباينة، سواء تم اعتبارها ضمن صنف الحلفاء أو المنافسين أو الخصوم من جهة، واعتبار التحوّل والتغيير – من جهة أخرى – قانوناً راسخاً في كل واقع سياسي. الأمر الذي يفرض على المرء اعتماد قدر كبير من المرونة في التعامل مع الشأن السياسي، تمكّنه من القدرة على التكيّف مع معطيات الواقع المتحوّل.

(2) – ضرورة التزام الخطاب العقلاني والواقعي في العمل السياسي، لما يتيحه ذلك من إمكانية الإحاطة بالواقع الشامل والتعرّف على العوامل المؤثرة في سيرورة تطوره. إذ أنّ الواقعية والعقلانية تقتضيان تقديراً دقيقاً للإمكانيات الفعلية للذات التي تتوخى الفعل والتغيير في وضع سياسي ما، ذلك أنّ تضخيم تلك الإمكانيات يترتب عليه رسم خطط وبرامج للممارسة مكلفة مادياً وفاشلة عملياً، وفي ذلك هدر للطاقات في معارك مجانية أو غير متكافئة قد تنتهي إلى كارثة محققة.

(3) – اعتماد ثقافة الحوار انتصاراً لفكرة أو دفاعاً عن موقف وحماية لمصلحة خاصة أو عامة. وفي سياق ذلك ينبغي الحرص على عدم اعتماد الأساليب المتطرفة في التعاطي مع قضايا الخلاف، فقد تسيء الحدة المفرطة في الجدل السياسي بين المواقف المتعارضة إلى القضية موضوع الحوار، إذا لم تعرف الأطراف المختلفة كيف ومتى تترك للممارسة هامشاً يسمح باختبار مختلف الآراء والأطروحات وتمييز الصائب منها عن الخاطىء.